

عقد إدارة وتشغيل مطعم

إنه في يوم الموافق / / 2026 م، حرر هذا العقد بين كلاً من:-

أولاً: السادة/ شركة، سجل تجاري رقم (.....)، والكائن مقرها في، ويمثلها في هذا العقد السيد/ بصفته رئيس مجلس الإدارة (ويشار إليها فيما بعد باسم "الشركة" - طرف أول مقدم الخدمة).

ثانياً: السادة/، ويشار إليه فيما بعد باسم "العميل" - طرف ثانٍ.

تمهيد

حيث إن الطرف الثاني (العميل) يرغب في تأسيس وتطوير وإدارة مشروع غذائي (مطعم) بمستوى متميز وقدرة تنافسية عالية في السوق المصري، ونظراً لما تمتلكه الشركة (الطرف الأول) من خبرة واسعة وكفاءة مهنية وقانونية وفنية في مجالات تأسيس وإدارة وتشغيل المطاعم والمشاريع الغذائية وإعداد خطط العمل اللازمة لإنجاحها؛ لذا، فقد تلاقى إرادة الطرفين بعد أن أقر كل منهما بأهليته القانونية والفنية الكاملة للتعاقد والتصرف، واتفقا على ما يلي:

البند الأول

يعتبر التمهيد السابق جزءاً لا يتجزأ من هذا العقد ومكماً ومتمماً لجميع بنوده وأحكامه.

البند الثاني

(محل العقد)

بموجب هذا العقد، أسند الطرف الثاني (العميل) إلى الشركة (الطرف الأول) تقديم خدمات تأسيس المشروع الغذائي المتكامل (المطعم)، بدءاً من مرحلة التأسيس وتجهيز الأوراق والترخيص وحتى الإدارة التشغيلية والفعالية للمشروع، ويشمل ذلك على سبيل المثال لا الحصر:

1. تفويض الشركة من قبل العميل في تأسيس الشركة قانونياً، ولها في سبيل ذلك الاستعانة بأهل الاختصاص لقيد الشركة في السجل التجاري واستصدار التراخيص واكتساب الشخصية المعنوية.
2. اختيار موقع مزاوله النشاط (مكان المطعم) الذي تراه الشركة مناسباً لتحقيق أقصى ربحية وأفضل انتشار للمشروع.

3. اختيار وشراء المعدات والأدوات والتجهيزات اللازمة لتشغيل المطعم بالتنسيق المالي مع العميل.

البند الثالث

(صلاحيات التشغيل والإدارة)

يفوض الطرف الثاني (العميل) الشركة (الطرف الأول) تفويضاً كاملاً في إدارة وتشغيل المطعم، بما في ذلك:

- إدارة شؤون العاملين (التوظيف، التدريب، المتابعة، والإنهاء).
- وضع قوائم الطعام (المنيو) وتطويرها وتسعير المنتجات.
- التعاقد مع الموردين لحساب العميل وتوفير المواد الخام ومستلزمات التشغيل.
- اتخاذ كافة القرارات التشغيلية والترويجية التي تضمن تحسين الأداء والحفاظ على القدرة التنافسية وتطوير العمل.
- ممارسة أي صلاحيات طارئة أو مستجدة تقتضيها مصلحة عمليات الإدارة والتشغيل لضمان استمرار العمل بكفاءة.

البند الرابع

(المقابل المالي والأتعاب)

اتفق الطرفان على أن تستحق الشركة (الطرف الأول) مقابل ما تقوم به من خدمات إدارة وتشغيل الأتعاب التالية:

1. مبلغ وقدره جنيه مصري (فقط لا غير) كراتب وأتعاب شهرية ثابتة تُدفع في نهاية كل شهر ميلادي. (تغطي هذه الأتعاب الشهرية مرتبات بعض الفئات الوظيفية الإدارية التي توفرها الشركة).
2. نسبة وقدرها% (..... بالمائة) من إجمالي الأرباح الصافية للمشروع بعد خصم الضرائب والمخصصات والمصروفات التشغيلية، ويتم تسوية هذه النسبة دورياً كل (شهر / ربع سنة / سنة مالية) بحسب الاتفاق.

البند الخامس

(طبيعة الالتزام)

يقر الطرفان بأن التزام الشركة (مقدم الخدمة) بموجب هذا العقد هو التزام ببذل عناية الرجل الحريص على تحقيق الأرباح وتجنب المشروع الخسائر، وذلك وفقاً للخطة التشغيلية والمالية المعدة والمعتمدة بين الطرفين، ووفقاً للبرنامج الزمني الخاص بتطوير الأداء والمنحنى التصاعدي لمؤشر الأرباح، ولا تضمن الشركة تحقيق رقم ربح محدد طالما بذلت العناية الفنية اللازمة.

البند السادس

(التزامات العميل - الطرف الثاني)

يلتزم العميل تنفيذاً لهذا العقد بالآتي:

1. توفير التدفقات المالية والميزانيات اللازمة لعمليات التأسيس، وشراء المعدات، وسداد إيجار العين، ورواتب الموظفين، والمستلزمات التشغيلية بانتظام ودون تأخير لتفادي تعطيل العمل.
2. عدم التدخل المباشر في الإدارة اليومية أو إصدار توجيهات للموظفين والعاملين بالمطعم إلا من خلال التنسيق المباشر مع ممثل الشركة (الطرف الأول).
3. إخطار مقدم الخدمة (الطرف الأول) برغبته في التنازل عن المشروع أو بيعه للغير قبل تنفيذ التنازل بـ (30 يوماً) على الأقل، وذلك لتسوية كافة المتعلقات المالية والحقوقية بين الطرفين.
4. عدم الاعتراض على أي قرار خاص بطريقة الإدارة يكون الهدف منه تطوير الأداء التنافسي للمطعم ليواكب ما وصل إليه المنافسون في السوق.

البند السابع

(السرية والملكية الفكرية)

يتعهد الطرف الثاني بالمحافظة على سرية جميع الخطط التشغيلية، والوصفات، والمعلومات التجارية، وأسلوب العمل الذي تقدمه الشركة، ويقر بأن هذه الأساليب والأنظمة هي ملكية فكرية للشركة (الطرف الأول) ولا يجوز للعميل استخدامها في مشاريع أخرى أو إفشائها للغير دون إذن كتابي مسبق.

البند الثامن

(مدة العقد)

مدة هذا العقد هي (سنوات/أشهر)، تبدأ من تاريخ التوقيع عليه وتنتهي في // 2029 م، وتجدد هذه المدة لمدد أخرى مماثلة ما لم يخطر أحد الطرفين الآخر برغبته في عدم التجديد بموجب خطاب مسجل أو وسيط رسمي قبل نهاية المدة السارية بـ (ستين يوماً) على الأقل.

البند التاسع

(الاختصاص القضائي والقانون الواجب التطبيق)

يخضع هذا العقد ويفسر وفقاً للقوانين والأنظمة السارية في جمهورية مصر العربية، وينعقد الاختصاص القضائي بنظر أي نزاع قد ينشأ حول تفسير أو تنفيذ بنوده للمحاكم المختصة بمدينة (القاهرة / الجيزة).

البند العاشر

(النسخ والتوقيع)

حرر هذا العقد من نسختين بيد كل طرف نسخة للعمل بموجبها عند اللزوم، ويتكون من عشرة بنود موقع عليها من الأطراف بكامل الرضا والأهلية.

توقيع الطرف الثاني (العميل):

الاسم:

الصفة:

التوقيع:

توقيع الطرف الأول (الشركة):

الاسم:

الصفة:

التوقيع: